



## آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

### دولة الميكي ماوس!

لم يخطئ سلام فياض حين أعلن استخفافه بتوجه سلطته إلى مجلس الأمن لتحصيل اعتراف بالدولة العتيدة، واصفاً إياها بأنها دولة الميكي

ماوس المجردة من أي شكل من أشكال السيادة. لم يجبر أحد من قادة السلطة وفتح على إطلاق لسانه في وجه تصريحات فياض التي تفضح خفة وتهافت السياسة الفلسطينية الرسمية وعقم خياراتها الراهنة، فالرجل يملك ناصية المال الذي يشكل عصب حياة القوم الذين أدمنوا العيش في قلب الترف والامتيازات.

تعاين السلطة، وعلى الأخص رئيسها "أبو مازن"، أزمة خيارات بشكل لم يسبق لها مثيل، إذ لم يعد في وسعه مواجهة الحقائق السياسية التي حاصرتها من كل الاتجاهات، وتدفع ظهره كل يوم إلى الحائط بشكل قاس دون أن يجد له داعماً ونصيراً.

الإدارة الأمريكية تخلت عنه لصالح تحالفها الاستراتيجي مع كيان الاحتلال، والدول العربية خذلتها بواقع عجزها وارتكاسها الذي يضطرها إلى الانحياز لمصالحها الخاصة وهوامها الداخلية، والاتحاد الأوروبي نفّض يده من دعم الاعتراف بالدولة وفضل التريث حتى انقشاع غبار الأحداث والتطورات، وحرّكه "فتح" خذلتها عندما أدارت ظهرها لخيار العمل السلمي الجماهيري في ظل خشيتها من نتائجها وتداعياتها إسرائيلياً. مراهات "أبو مازن" لم تعد ذات قيمة سياسية فعلية، كونها تتجاهل أبجديات السياسة وتهمل أوراق القوة على الساحة الفلسطينية، وتضع الحاضر والمستقبل الفلسطيني في السلة الأمريكية المهترئة أصلاً، وتحاول إقناع الشعب الفلسطيني أن لديها رؤية وخيارات واقعية، وأن مفاعيل حراكها السياسي قادر على أن يحصد نتائج وإنجازات ما لصالح الفلسطينيين وقضيتهم المنكوبة.

"أبو مازن" تلقى هذه المرة ضربة تحت الحزام من رئيس وزراء الذي صنعتها أمريكا على عينها وأنضجته ملياً كي يتقلد زمام السياسة الفلسطينية، ومع ذلك قفز عنها صاغراً واعتبرها كأنها لم تكن.

ما يدور في كواليس سلطة رام الله، رئاسة وحكومة وأجهزة أمنية، يشي بأن التضارب والاختلاف قد بلغ مداه، وأن الحد الأدنى من التوافق الداخلي الذي يحافظ على استقرار وديمومة السلطة قد تآكل إلى حد كبير، ما يؤشر إلى تداعيات ثقيلة قد تحملها صفحات المرحلة المقبلة. دولة الميكي ماوس على رأي فياض تعبّر أصدق تعبير عن حال وواقع السلطة الراهنة الذي يمزج بين استدعاء الخيال والسذاجة والاضطراب في التعاطي السياسي والممارسة السياسية والتفكير السياسي، وتعطي مزيداً من التأكيدات على فشل المشروع السياسي والوطني للبعض الذي يحاولون نفخ الروح فيه يوماً بعد يوم دون جدوى.

الفشل سيبقى حليفاً دائماً ولصيقات بالقوم ما دامت كافة خياراتهم تعمل بعيداً عن خيار الوحدة الوطنية، وما دامت اتجاهات عملهم وأدائهم تسير بمنأى عن التوافق الداخلي.

وكل دولة وأنتم بخير.

لا يكادون يتحررون من قيود الاحتلال حتى تتلقفهم أغلال السلطة

## اعتقال الأسرى المحررين..

### سلطة رام الله في مواجهة الكفاح الوطني والمجتمع الفلسطيني



النائب د. عبد الجواد: سياسة غير وطنية وانقلاب على المبادئ الوطنية والقيم الأخلاقية لشعبنا وذات آثار بالغة السلبية على الحركة الأسيرة والواقع الفلسطيني



النائب د. الشرافي: الأسرى خط أحمر واستهدافهم يعبر عن تقاسم وظيفي مع الاحتلال وتجبر على القضية والمقدسات ودماء الشهداء

وشدد النائبان في حوارين منفصلين مع «البرلمان» على أن استمرار استهداف الأسرى المحررين واعتقالهم من شأنه أن يترك آثاراً بالغة السلبية على الحركة الأسيرة داخل سجون الاحتلال بشكل خاص، وعلى الوضع الفلسطيني بشكل عام.

أكد نائبان في المجلس التشريعي أن اعتقال سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية للأسرى المحررين يعبر عن سياسة غير وطنية وانقلاب على المبادئ الوطنية والقيم الأخلاقية وتقاسم وظيفي مع الاحتلال الصهيوني.

### تجرؤ على القضية

#### والمقدسات ودماء الشهداء

وشدد على أن السلطة عبر هذه السياسة تتآمر وتجرأ اليوم على كل من يناهز بالمقاومة، موضحاً أنه لو قمنا بعمل إحصائية حول أعداد الذين يتم اعتقالهم من قبل العدو الصهيوني فإننا نجد أن العدد الذي يتم اعتقاله من طرف السلطة يفوق العدد الذي يتم اعتقاله من قبل الاحتلال.

وأكد أن التجرؤ على الأسرى المحررين هو تجرؤ على القضية وعلى المقدسات ودماء الشهداء مما يؤثر سلباً على الأسرى في سجون الاحتلال الذين يضحون ويدافعون عن كرامة هذه الأمة، ويترك انعكاسات سلبية على موضوع المصالحة، داعياً هؤلاء للوقوف عند حدود الوطنية واحترام رموز ورجالات شعبنا الأبطال.

### سياسة غير وطنية

بدوره أكد النائب د. ناصر عبد الجواد أن سياسة اعتقال الأسرى المحررين غير وطنية

### خط أحمر

فقد أكد النائب د. يوسف الشرافي أن هذا الصنيع يكشف عن انعدام حياء هؤلاء القوم الذين أبوا إلا أن يطبقوا أجندات الاحتلال "دايتون - مولر"، وأن يرتدوا في أحضان العدو الصهيوني والأمريكان، معرباً عن استغرابه بل استهجاناً من أن ينتمي هؤلاء إلى الشعب الفلسطيني، وخصوصاً أن الأسرى يشكلون خطاً أحمر وأن كل أبناء الشعب الفلسطيني يتغنون ويعطون الأولوية لقضية الأسرى.

وأضاف النائب الشرافي أننا في الوقت الذي نرى فيه سلطة عباس تعمل على إرجاع جنود ومستوطني العدو الصهيوني إلى أهلهم وثكناتهم سالمين، ونجد عباس يطالب بالإفراج عن جلعد شاليط مجاناً، فإننا نضاجاً ونصدم بإصراره وسلطته على اعتقال الأسرى بعد الإفراج عنهم، واعتقال أبنائهم وزوجاتهم في إطار التقاسم الوظيفي مع الاحتلال الصهيوني، مشيراً إلى أن هناك الكثير من الأسرى المحررين من سجون الاحتلال الذين تم اعتقالهم وزجهم في سجون السلطة.

وتنم عن انسلاخ سلطة الضفة عن الموروث الوطني والأخلاقي للشعب الفلسطيني الذي يعتبر الأسرى ذوو قيمة عظيمة وأثر معنوي كبير على المجتمع الفلسطيني، مشدداً على أن لجوء الأجهزة الأمنية لاعتقال الأسرى بعد الإفراج عنهم بتهم وبدون تهم ينم على تنكر السلطة لكل المبادئ الوطنية والقيم الأخلاقية للشعب الفلسطيني.

### انقلاب في القيم والمفاهيم الوطنية

وأشار النائب عبد الجواد إلى أن هذه الإجراءات تنعكس سلباً على الواقع الفلسطيني، وتلطيح سمعة الذين يتفاوضون الاحتلال ويعملون على تنفيذ مخططاته الأمنية، مؤكداً أنه أصبح هناك الآن انقلاب في المفاهيم والقيم، وأن ذلك سيترك انعكاسات سيئة على الحركة الأسيرة داخل سجون الاحتلال، وعلى الأسرى المحررين الذين تم الإفراج عنهم، وعلى الواقع الفلسطيني برمته، داعياً إلى الإقلاع عن هذه السياسة وكافة ممارسات السلطة التي لا تبشر بخير.



اللجنة الاقتصادية في التشريعي تلتقي بوزير الأشغال العامة والإسكان وتطلع على مشاريع الوزارة الحديثة



وفد التشريعي يلتقي رؤساء الكتل البرلمانية في البرلمان اليمني



النائب / م. جمال سكيك يلتقي وفداً من البرلمان الطلابي من مدرسة ذكور الشاطئ الابتدائية



حصار الجولة البرلمانية الخارجية يتوالى تباعا

## الكويت بعد اليمن وسوريا وليبيا والجزائر والسودان.. لقاءات سياسية وبرلمانية وشعبية مثمرة.. ومواجهة حصار غزة وتهويد القدس ودعم القضية في قلب المباحثات والفعاليات



وفد التشريعي برئاسة د. بحر لدى زيارته أمير الكويت ورئيس الوزراء

وفد «التشريعي» يبحث سبل تطوير الأداء البرلماني العربي لنصرة غزة المحاصرة ويدعو لإنضاج مواقف برلمانية عربية تتجاوز إشكاليات المواقف الرسمية العاجزة

واصل وفد المجلس التشريعي الفلسطيني جولته البرلمانية الخارجية، متوجها نحو الكويت قادما من اليمن التي أعقبت زيارات مثمرة لليبيا والجزائر والسودان التقى خلالها الوفد فعاليات سياسية وبرلمانية وإعلامية وشعبية عربية. ويتألف د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس وفد «التشريعي»، ويضم في عضويته كلا من النائب جميلة الشنطي والنائب د. يونس الأسطل والنائب د. محمد شهاب والنائب د. عبد الرحمن الجمل.

5-4

د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي لـ «البرلمان»:

**توجه السلطة إلى مجلس الأمن أمر مضحك..  
وطرح العمل السلمي رسالة تطمينات لإسرائيل**



د. عزيز دويك

كيف لنا مطالبة الاحتلال بالإفراج عن أسرائنا فيما تعجّ سجون السلطة بمئات المعتقلين؟!  
الأونروا ليست مطلقة اليدين وصنيعها يستهدف تدجين أبنائنا على قبول الأمر الواقع

3

حملت سلطة عباس المسؤولية عن حياة المضربين

**"التغيير والإصلاح" تنظم وقفة تضامنية**

**بغزة مع المختطفين المضربين في سجون الضفة**



في سجون سلطتها بالضفة الغربية، ووقف التعاون الأمني مع العدو الصهيوني والذي يشكل الخطر الأكبر على القضية والشعب. وقال النواب: «إن دعوات المصالحة لا تلتقي مع منهج الاستئصال الذي يمارس ضد حماس والمقاومة في الضفة المحتلة، وإن أبجديات المصالحة تقتضي توفير مناخاتها وأجوائها بالكف عن سياسة إلغاء الآخر والإيمان بالشراكة السياسية». وطالب النواب الفصائل الفلسطينية والشخصيات الوطنية بالوقوف عند مسؤولياتها والتوحد لمواجهة هذا النهج الخطير، بلاحقة المقاومة ومصادرة سلاحها واعتقال مجاهديها ووضع حد نهائي لها. ودعا النواب مؤسسات حقوق الإنسان إلى فضح هذه السياسة وتعرية مرتكبيها لانتهاكهم الصارخ للقيم والأخلاق والقانون.

نظمت كتلة «التغيير والإصلاح» في المجلس التشريعي الأحد (١٩-١٢) وقفة تضامنية في غزة، مع المختطفين السياسيين المضربين عن الطعام في سجون سلطة عباس في الضفة المحتلة. وعبر النواب خلال الوقفة التضامنية عن تضامنهم مع المعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام منذ ما يقارب شهر في سجون سلطة رام الله في الضفة الغربية. وحمل نواب التغيير والإصلاح سلطة رام الله المسؤولية الكاملة عن حياة المختطفين المضربين عن الطعام. ودعوا حركة فتح لتحمل مسؤولياتها التاريخية والوطنية، واتخاذ القرار الوطني الجريء ودون رجعة بالإفراج عن مئات المعتقلين السياسيين

**إضراب المختطفين في سجون سلطة رام الله..**

2

**الحرية أو الشهادة ( تقرير )**

**التنسيق الأمني.. كبرى الجرائم الوطنية بحق**

6

**شعبنا وفصائله المقاومة ونضاله الوطني (تقرير)**



حين تعربد السلطة وتصمت الفصائل على الجريمة وتُمتنن الحقوق والكرامة الإنسانية

# إضراب المختطفين في سجون سلطة رام الله.. الحرية أو الشهادة

السلطة الذين تجردوا من كل معني وطني وقيمي وإنساني . "البرلمان" توجهت إلى بعض الاخوة النواب بأسئلة عن خلفيات موقف السلطة، وموقف المجتمع الفلسطيني وفصائله حيال الممارسات السلطوية القائمة عبر سطور هذا التقرير .

تجري الأيام بوتيرة سريعة للغاية، ولا زالت الجريمة الماثلة على أرض الضفة الغربية تزداد حدة وعمقا وخطورة، فالإضراب المفتوح عن الطعام الذي أعلنه منذ شهر المختطفون في سجون سلطة رام الله لا يلاقي أذانا صاغية أو أدنى استجابة لزيانية السياسة والأمن في

الفلسطيني تستطيع أن تقوم بدور بارز ومهم وقوى في إيقاف هذه الهجمة الصهيونية وذلك من خلال العمل على توجيه إنذار شديد اللهجة وإخطار قوى لحركة فتح والقائمين على هذا الظلم بضرورة الابتعاد عن هذا الظلم الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة، مضيفا أن هذه الفصائل تستطيع إعلاميا أن تقوم بفضح هذه الممارسات ضد المقاومة والمقاومين، وأن أن تقوم بدور قانوني ضد السلطة وأركانها بصدد الجرائم التي ترتكب بحق المقاومين وخاصة الحرائر على أرض الضفة.

## لا رادع لها

بدوره أكد النائب د. عاطف عدوان أن السلطة لم تجد من يتصدى لها ومن يردع مثل هذه التصرفات ولو كانت هناك سياسة واضحة من قبل منظمات المؤتمر المدني والمنظمات الإنسانية وحركة حماس وغيرها من الجهات المعنية لربما توقفت السلطة وأجهزتها عن مثل هذه الجرائم البشعة التي تقوم بها بشكل دائم ومستمر. وشدد النائب عدوان على ضرورة قيام الفصائل بموقف جاد ومسئول لإدانة موقف السلطة، وأن يتم مواجهة هذا الأمر بشتي الوسائل القانونية المتاحة، موضحا أنه إذا بقيت هذه الأمور كما هي فسوف تؤدي إلى مزيد من التفكك والتشتت والعنف الذي لا يريده أحد.

## رسالة ضد المقاومة

في ذات السياق أبدى النائب محمد الطل إدانته لممارسات السلطة حيال إضراب المختطفين في سجونها التي تأتي في سياق الإجراءات والممارسات في حق المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، والتي تطورت ووصلت حد اعتقال النساء والمقاومين في ظل التنسيق الأمني مع الاحتلال الذي وصل إلى ذروته على قاعدة اتفاق الجانبين الفلسطيني والصهيوني على ضرورة اجتثاث المقاومة وتحقيق الأمن التام للمستوطنين، مشددا على أن تجاهل ما يجري للمضربين عن الطعام يمثل إصرارا من السلطة الفلسطينية وأجهزتها على إنهاء كافة مظاهر المقاومة في الضفة الغربية وهي رسالة تبعثها السلطة إلى فصائل المقاومة. وأوضح النائب الطل أن العريضة السلطوية وصلت ذروتها وأن هناك ضغوطات على الشارع الفلسطيني لمنع أي إجراءات احتجاجية على هذا الموضوع باستثناء ما يقوم به نواب التغيير والإصلاح من بعض الاعتصامات، مضيفا أنهم تلقوا رسائل كثيرة من المضربين عن الطعام باستمرار إضرابهم مهما كانت النتائج، وأن هناك فعاليات هنا وهناك وزيارات من قبل المؤسسات الحقوقية.

وحمل حركة فتح المسؤولية الكاملة عن حياة المضربين عن الطعام، مشيرا إلى أن هذه الأمور لن تمر مرور الكرام وسوف يعاقب كل من يقترب هذه الجرائم، وأن شعبنا لن ينسى مقاوميه ومجاهديه وستكون له كلمة مهما طال هذا الوضع المزري والمشين.

من خلال بعض مظاهر الاعتصام أمام السجون، وزيارة مؤسسات حقوق الإنسان التي تمارس دورا محدودا وغير فاعل إلا في تنظيم الزيارات لهؤلاء المختطفين أما الفصائل فلا صوت لها.

## حرب استئصال

من جهته أكد النائب محمود مصليح أن ما يجري هو عبارة عن معركة تقوم بها السلطة من أجل استئصال الحركة الإسلامية، ولو كان الأمر سهلا لقتلت كل من يدخل في سجونها، ولكن نلاحظ أنه لا يوجد أدنى اهتمام بالمشاعر الإنسانية ولا بالحقوق ولا بالقوانين، وكل ما يجري يتم خارج إطار القانون، مع أنهم يدعون تمسكهم بالقانون والحفاظ على تطبيقه، متابعا: "نحن نقول لهم إذا كنتم تريدون أن تتعاملوا وفقا للقانون فتعاملوا به ونحن سوف نخض الطرف عمن يتم اعتقاله، ولكن أن يعتقل الإنسان وأن يتم الزج به في غياهب السجون وأن يعذب تعذيباً شديداً، وكل ذلك خارج إطار القانون ولا حياة لمن تنادي، فهذا من الواضح أنها حرب استئصال، حرب يريدون أن يرهبوا بها الناس ويدخلوا الرعب في قلوبهم، ولكن هياات لهم وهذه الأفعال لا تزيد الناس إلا ازدياء واحتقارا وكراهية لمن يمارسون مثل هذه الممارسات.

وأضاف النائب مصليح أن الكل مقصر في هذا المجال، وعلى الأقل الحد الأدنى مما نستطيع أن نقوم به هو الجانب الإعلامي وفضح هذه الممارسات، والجانب القانوني وفضح الانتهاكات القانونية، والجانب المتعلق بمنظمات حقوق الإنسان، موضحا أن المعركة ضد هذه الممارسات يجب أن تنطلق من خارج الوطن أكثر ما هي منطلقه من داخل الوطن، لأن الناس يحاولون التكتم على مأسيتهم ويقبلوا بالضيم حتى لا ينالهم عقاب من السلطة أشد من ذلك، وهذه النقطة يجب الانتباه لها لأن هناك ناسا تخشي على نفسها من عقوبة أشد في حال ووقوفهم للتصدي في وجه الممارسات التي تقوم بها السلطة، وهذه رسالة إلى الإخوة في الخارج أن يفعلوا الموضوع لدى الجهات الدولية والصحافة والإعلام والجهات الحقوقية، وأن يقوموا بهذا الواجب بشكل متصل ومكثف.

## شرطي لخدمة الاحتلال

أما النائب د. أحمد أبو حلبية فأكد أن سلطة رام الله قد نذرت نفسها للأسف الشديد لتكون شرطيا لخدمة أهداف العدو الصهيوني والحفاظ على أمنه، ورخصت نفسها أكثر حينما التزمت بالفيتو الأمريكي على المصالحة الفلسطينية بين أبناء الشعب الفلسطيني، مشيرا إلى أنهم يقومون بإجراءات قمعية ضد المقاومين والمجاهدين في سبيل الله من إخواننا وأخواتنا في الضفة الغربية سواء على مستوى النواب ومكاتبهم وعلى كل المستويات بما يدل على أن السلطة لم تعد تهتم بالإجماع الوطني والإسلامي بقدر اهتمامها بالحفاظ على الأمن الصهيوني في الضفة الفلسطينية.

وشدد النائب أبو حلبية على أن فصائل الشعب

## أين دور الفصائل؟

النائب ياسر منصور أكد أن حياة المضربين عن الطعام الآن تمر في مرحلة حرجة، وهناك لا مبالاة من قبل الأجهزة الأمنية والسلطة الفلسطينية، وهذا يدل على عدم المسؤولية واحترام حتى الحياة الإنسانية لأولئك المختطفين، وهم أخبروا اهلهم ومن يقوم بزيارتهم أنهم مستمرين على هذا الإضراب حتى الإفراج عنهم أو أن يستشهدوا داخل السجون، والكثير منهم مضى على وجوده في داخل السجن ما يقارب العامين وهناك من يدخل عامه الرابع، وحيث يتم اعتقالهم دون محاكمات وتهمة توجيه إليهم، بل إن الكثير منهم حصلوا على قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية بالإفراج عنهم منذ أكثر من عام، ومع ذلك فالسلطة تتجاهل هذه الإجراءات وهذا يعد ضربا للقضاء الفلسطيني واستنكارا لكل لما يصدر عنه من قرارات، مؤكدا أن ذلك يشكل امتهانا لكرامة الإنسان الفلسطيني والأصل أن يصران هؤلاء المعتقلين الذين عانوا الاعتقال في سجون الاحتلال الصهيوني، فالأصل أن يتم تكميمهم لا أن يهانوا بهذه الطريقة البشعة في سجون السلطة.

وأضاف النائب منصور أن هناك واجبا دينيا وإنسانيا ووطنيا يقع على كل شرائح المجتمع الفلسطيني وكل فصائله ومؤسساته الحقوقية، وكذلك على كل من له كلمة وصوت يسمع أن يرفع هذا الصوت في وجه السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، وعلى السلطة أن تكف عن إيداء هؤلاء الأبطال وأن يطلق سراحهم فوراً، مشددا على ضرورة حدوث توجه عام بالضبط على السلطة للإفراج عنهم لأنها مهزلة حقيقية يمر بها المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية، ويجب أن نسمع صوتا للفصائل الفلسطينية التي تنادي بالوحدة والتي تطلب من حماس التوقيع على ورقة المصالحة، فيجب أن يرفعوا صوتهم ويطالبوا بالإفراج عن هؤلاء المعتقلين تمهيدا لتوقيع حماس على ورقة المصالحة.

## قمع دون رادع

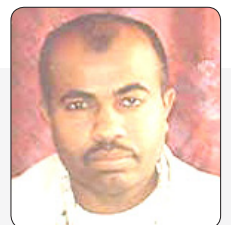
بدوره استغرب النائب على رومانين تجاهل السلطة لمطالب المختطفين في سجونها من بالشباب الذي قضوا أكثر من عشرة سنوات في سجون الاحتلال وبمجرد أن يتم الإفراج عنهم من سجون الاحتلال يتم اعتقالهم من قبل السلطة الفلسطينية مرة أخرى، موضحا أن هناك أشخاصا قد حكموا غيابيا في محاكم السلطة وهم الآن موجودون في سجون الاحتلال وبمجرد خروجهم من سجون الاحتلال سوف يتم اعتقالهم ليقضوا الحكم التي صدرت بحقهم، ونحن لا نستغرب أي تصرف لهذه الأجهزة التي أصبحت للأسف الشديد تعتقل وتقمع دون أي رادع أو أي مساءلة قضائية أو قانونية.

أكد النائب رومانين أنه بذل جهدا وزار محافظ أريحا أكثر من مرة وتم التواصل مع الشخصيات الوطنية في السلطة الفلسطينية من أجل التخفيف من حدة الموضوع، مشيرا إلى أنه لم تتم الاستجابة لطلبه، وأن الأمور يتم تفعيلها إعلاميا

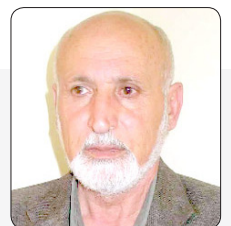
**النائب منصور: ما يجري امتهان للكرامة الإنسانية..وعلى الفصائل نبذ سلبيتها ورفع صوتها ضد المهزلة القائمة**



**النائب رومانين: لا صوت للفصائل.. وأجهزة السلطة تعتقل وتقمع دون أي رادع أو مساءلة قضائية أو قانونية**



**النائب مصليح: ما يجري حرب لاستئصال الحركة الإسلامية.. ولا بد من مواجهة إعلامية وقانونية داخليا وخارجيا**



**النائب د. أبو حلبية: الظلم عواقبه وخيمة.. والسلطة نذرت نفسها شرطيا لخدمة الاحتلال ولم تعد تهتم بالإجماع الوطني**



**النائب الطل: ما يجري رسالة ضد المقاومة.. وشعبنا ستكون له كلمة.. وهذه الجرائم لن تمر مرور الكرام**

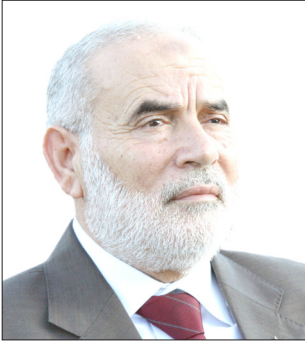


**النائب د. عدوان: السلطة لم تجد من يتصدى لها ويردع جرائمها.. ودوام الحال يستجلب التفكك والعنف الذي لا يريده أحد**





## كلمة البرلمان



## ستظل غزة مقبرة الغزاة وعنوانا للصمود والكرامة الوطنية

د. أحمد محمد بحر

ليس غريبا أن تصدر التهديدات السافرة عن قادة الاحتلال الذين أدمنوا القتل وسفك الدماء، ولا يستطيعون العيش إلا في ظللال الحروب والتخريب والدمار.

من جديد يخرج علينا رئيس أركان العدو المجرم غابي إشكنازي بتصريحاته العدوانية التي تحاول التمهيد لجولة جديدة من الصراع، مطلقا اتهاماته السوداء في كل الاتجاهات، معلنا إصدار أوامره الفعلية لاستهداف حركة حماس في قطاع غزة لأول مرة منذ انتهاء حرب الفرقان قبل عامين.

ولم يلبث المجرم شاؤول موفاز رئيس لجنة الداخلية والأمن في الكنيسيت الصهيوني أن أدلى بدلوه في التحريض ضد قطاع غزة وحركة حماس، داعيا إلى إسقاط سلطة حماس بالقوة الغاشمة، متهمًا إياها بتصعيد الأوضاع الأمنية على حدود القطاع.

لا تحمل هذه التصريحات الصهيونية العدوانية أي معطى جديد، فالتصعيد الصهيوني ضد غزة وشعبها المجاهد وفصائلها المقاومة لم ينفك شدة وارتفاعا رغم حال التهدة الحاصل الذي يحاول قطع الطريق على النزعات والمخططات الصهيونية العسكرية المبيتة التي تتربص بغزة وأهلها الصامدين.

منذ أيام قليلة فقط اغتالت طائرات الاحتلال خمسة مقاومين في جريمة صهيونية جديدة، ولم تلبث بعدها أن فتحت نيران ودوائر قصفها الحاقص ضد العديد من مناطق القطاع طولاً وعرضاً، وكأنها تحاول استدراج ردود فعل فلسطينية ابتغاء دفع الجبهة الميدانية نحو حالة من التسخين المبرمج وصولاً إلى لحظة الذروة التي تتلاقى مع المخططات المرسومة لشن هجوم قاس أو توجيه ضربة مركزة تحاكي الأمنيات الصهيونية لضرب المقاومة في القطاع والإخضاع فيها قدر الإمكان.

إن على قادة الاحتلال أن يدركوا جيداً أن تصريحاتهم العدائية وتحريضهم السافر ضد حماس والمقاومة وأهالي القطاع لن تخيف أو ترهب أحداً، ولا يمكن أن تزهز شعرة واحدة في رأس أي فلسطيني.

ألم يتعظ قادة الاحتلال من تجاربهم السابقة ويدركوا أن محاولاتهم للمساس بالإرادة الفلسطينية وتوهمين عزم المقاومة الباسلة، أشبه ما تكون بمحاولات العاجزين الغرقى في بحار الفشل والخيبات المتواصلة، وأن شعبنا ومقاومته عصي على كل أشكال التكريع والإخضاع أياً كانت الظروف؟!

ألم يستوعب قادة الاحتلال تجربة حرب الفرقان التي صمد فيها شعبنا ومقاومته، وعلى رأسها كتائب القسام، صموداً أسطورياً، ولم يعد الاحتلال منها، حكومة وجيشاً، إلا بجعجات إعلامية فارغة خالية من أية مضامين استراتيجية بعد أن أشبعوا الفلسطينيين الأبرياء والمنشآت المدنية قصفاً وتدميراً عشوائياً بعيداً عن تحقيق أي هدف حقيقي؟!

ليمتشق الصهاينة لواء التهديد والتحريض كما يشاءون، وليطلقوا الاتهامات كما يريدون، فوالله لن يجدوا منا إلا كل ثبات ورباط وصمود، ولن يجدوا فينا إلا مقاومة بأسلة عظيمة تتقن فن الدفاع عن شعبها وقضيتها، وتحرص على الموت كما يحرسون هم على الحياة.

إن تهديدات قادة الاحتلال اليوم تشكل فاتحة لمرحلة جديدة من مراحل الصراع مع العدو الصهيوني، مما يستدعي من شعبنا وحكومته ومقاومته الأخذ بالخطوات والإجراءات التالية:

• تدشين خطة حكومية وحركية متكاملة لمواجهة تداعيات أي عدوان صهيوني محتمل.

• المبادرة إلى تشكيل غرفة عمليات مشتركة لقوى وفصائل المقاومة الفلسطينية من أجل تنسيق الفعل والأداء المقاوم لحظة بلحظة.

• إطلاق حملة دبلوماسية وإعلامية خارجية من أجل فضح حقيقة النوايا والمخططات الصهيونية ضد غزة وأهلها، وإحباط مساعي التحريض الصهيونية التي تحاول تصوير غزة وكأنها واحة للإرهاب وتفريخ التطرف.

• إطلاق فعاليات جماهيرية تشارك فيها كل فعاليات وشرائح المجتمع الفلسطيني من أجل تمثين الصف الداخلي وإرسال رسائل مهمة للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي.

وختاماً. فإن غزة ستكون دوماً كما كانت عنواناً للعزة والصمود والكرامة الوطنية الفلسطينية، ومقبرة لكل الغزاة الحاقدين، وعلى صخرة صمودها ستتخطم كل المؤامرات والمخططات الصهيونية، وسيبقى متمسكاً بحقوقه وثوابته الوطنية حتى النصر والتحرير بإذن الله.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي في حوار مع "البرلمان":

## توجه السلطة إلى مجلس الأمن أمر مضحك.. وطرح العمل السلمي رسالة تطمينات لإسرائيل

استخف د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي بقرار سلطة رام الله التوجه إلى مجلس الأمن بعد الفشل الأمريكي في إقناع الصهاينة بتجميد الاستيطان جزئياً، مؤكداً في الوقت نفسه أن خيار العمل السلمي يعطي رسالة تطمينات للاحتلال وأن من الأجدر فتح الباب أمام استخدام كافة

وسائل المقاومة في مواجهة الاحتلال. ورفض دويك في حوار مع «البرلمان» قيام «الأونروا» بتنظيم زيارات لمتحف الهولوكوست بما يعبث في عقول أبنائنا ويدجنهم لقبول الأمر الواقع، داعياً عباس إلى إعطاء الأولوية للقاء الفلسطينيين بدلاً من الإسرائيليين. وفيما يلي نص الحوار.

### الأونروا ليست مطلقة اليدين وصنيعها يستهدف تدجين أبنائنا على قبول الأمر الواقع

كنا دائماً نقول يجب أن يكون هناك لقاء بين الفلسطينيين والفلسطينيين وأن يحل الفلسطينيون مشاكلهم بأيديهم لا أن يلتقي أي طرف فلسطيني مهما كان شكله وانتماءه مع الإسرائيليين المتنكرين لحقوقنا ومستمرين في عدوانهم على مقدساتنا وأرضنا.

**ما الخطوات والإجراءات والبرامج التي يفترض القيام بها فلسطينياً وعربياً ودولياً من أجل التصدي للمخطط الصهيوني حول إبعاد النواب بشكل خاص والمخطط الصهيوني ضد مدينة القدس بشكل عام؟**

لا شك أن محاولات إبعاد النواب أكبر دليل على أن إسرائيل ماضية في مخططاتها واستخدام سياسة الأمر الواقع والحقيقة أن المستقبل يحف بمخاطر شديدة على بقية رموز هذا الشعب. الآن بدأوا بنواب الشريعة وهم قادة الشعب وأبعدوا الأخ محمد أبو طير والحبلى على الجرار كما يقولون، وهذا دليل قاطع على أن الاحتلال ماض بصلفه وتمكنه من حقوق هذا الشعب، والواجب على الأمة كلها أن تضع برامجها وخططها لمواجهة المحتل والبحث عن فرض أجندتنا على الواقع الفلسطيني.

**ما تعقيبك على استمرار الاعتقالات والاختلافات السياسية في الضفة الغربية؟**

اعتقال أي فلسطيني على خلفية فضائية عمل غير مقبول وعمل مدان ومستقبح ومستجهن ويجب أن يتوقف فوراً، وقد وجهت نداءات وطالبت بأن يطلق سراح كل فلسطيني يقبع في أي سجن كان على خلفية فضائية ويجب أن يتوقف الاعتقال السياسي، وقلت كيف يمكن لنا أن نطالب بإطلاق سراح أسرائنا في السجون الإسرائيلية والفلسطينيون يسجون ويعذبون في سجون فلسطينية وحوّلنا في كل مكان هذه السجون فيها مئات الإخوة الذين لهم السبق في الدفاع عن قضية فلسطين.

كنا نطالب بالمصالحة وماز لنا من أجل أن تنتهي هذه الحالة من حالات اعتقال الفلسطيني للفلسطيني وماز لنا نتأمل أن تجري المصالحة وأن تضع بنوداً واضحة لإنهاء هذا الانقسام وإلى الأبد.



حتى قانون الأمم المتحدة ينص أنه من حق من احتلت أرضه استخدام كافة الوسائل.

**ما تعليقك على قيام الأونروا بتنظيم زيارات لطالب فلسطيني لمتحف الهولوكوست في أمريكا وتدريبهم تاريخ المحرقة الصهيونية؟**

يجب دائماً التنبيه لمثل هذه القضايا ووضع ممارسات الأونروا تحت المجهر ويجب أن تعرف الأونروا أنها غير مطلقة اليدين في تدجين أبنائنا بالطريقة التي يريدونها، ونحن نصر على أن أبنائنا يجب أن يتعلموا قضيتنا لا قضية غيرنا ويجب أن تعرف الأونروا بأن شعبنا هو الضحية وليس المجرم ومن ثم أي محاولة للتصرف بعقول أبنائنا يجب أن يكون مرفوضاً ويجب أن يوضع له حد وأن تبقى ممارسات الأونروا وغيرها من المؤسسات التربوية تحت رقابة أهل الاختصاص والمدرسين لأخطار وأبعاد تربية جيل قادم يرى أن مصلحة عدوه تعلق على مصلحته، وداًماً مصلحة الشعب يجب أن تكون جاهزة في نفوس أبنائنا وأن لا يدجن أبنائنا على قبول الأمر الواقع الذي فيه تنازل وتضييع لحقوقنا.

**ما تعليقك على اللقاء الذي جمع أبو مازن بعشيرات الإسرائيليين في مقر الرئاسة برام الله أمس، وما مدى الجدوى الوطنية من ذلك؟**

"لن أضيق ذرعاً بالإبعاد"

### أبو طير: المقدسيون متمرّدون على الاحتلال

الشرعية، فالاحتلال يعرف حضورنا في القدس، وعند نجاحنا في الانتخابات ضاق الاحتلال ذرعاً وتفاجأ بالنتيجة"، وأضاف: "هم لا يريدون رمزية للقدس، ولا قيادة للقدس، ولا تضامناً مع القدس، يريدونها فارغة لهم".

وتابع: "القدس بفعل سياسات الاحتلال العنصرية اليوم تعاني معاناة مؤلمة وموجعة، ونحن كذلك فالإبعاد مؤلم وموجع، فهو يقتل الذكريات بين أهل والأحبة، وكل الأرض لا تغني عن مستقط الرأس أبداً، لكنني سأبقى أحمل الهم المقدسي ولن أضيق ذرعاً دقيقة واحدة".

### كيف تقيم الموقف الرسمي للسلطة القاضي بالتوجه إلى مجلس الأمن الدولي إثر نفخ الإدارة الأمريكية يدها من أي ضغط على الاحتلال لتجميد الاستيطان؟

أن تذهب السلطة إلى مجلس الأمن فالفيتو الأمريكي جاهز، والكونجرس الأمريكي أمر الحكومة بأن تستخدم حق النقض ضد أي قرار لا يرضي إسرائيل. هذا يدل على أن وجهة النظر الأمريكية التي يعول عليها الكثيرون الكثير هو أمر أحياناً يبدو مضحكاً لأنه لجوء إلى ما ترجو إسرائيل أن يرجع إليه، وهناك تقوم إسرائيل وبمساعدة أمريكية من إنجاز كل ما تريد ولا يستطيع الطرف الفلسطيني إنجاز أي شيء.

### كيف تقيم موقف لجنة المتابعة العربية التي وضعت خياراتها المستقبلية في السلة الأمريكية؟

لجنة المتابعة العربية لجنة وضعتها العرب لكي يتصلوا من مسئوليتهم عن القضية الفلسطينية وعن شعب فلسطين وهذه اللجنة مأمورة بأن تطيع أوامر رام الله لا أن تكون نصيراً حقيقياً للدفاع عن شعب فلسطين والدفاع عن ثوابته ومقدساته. الأصل أن يكون الطرف العربي الظهر القوي والنصير لقضية فلسطين. اللجنة العربية هي لجنة تغطية لكل ما يصدر من هنا أو هناك.

### ما تعليقك على ما يشاع من نية السلطة وحركة فتح اعتماد أسلوب العمل السلمي الشعبي في مواجهة الاحتلال.. هل يمكن أن يشكل ذلك خياراً وطنياً حقيقياً قادراً على مواجهة مخططات وإجراءات الاحتلال؟

الانتفاضات كلها بدأت في انتفاضة شعبية ثم تطورت ولا يراد أن يكون هناك نكوص عن النقاط الإيجابية التي أنجزها شعبنا الفلسطيني في انتفاضاته المختلفة. في تقديري هذه رسالة تطمين لإسرائيل، فالأصل أن يكون هناك فتح المجالات لكل أشكال العمل المقاوم ضد الاحتلال لأنه ثبت عبر التاريخ بأن الشعوب تدافع عن نفسها بكل الوسائل

أكد النائب المقدسي المبعد إلى رام الله محمد أبو طير أنه سيبقى "خادماً لقضية القدس بشكل خاص وللقضية الفلسطينية بشكل عام"، مشدداً على أن الإبعاد لن يجعله ينسى هم القدس وأهلها.

وقال أبو طير في تصريحات صحفية: "نحن أهل القدس وأهلنا في الأراضي المحتلة عام ٤٨، متمرّدون على الإسرائيليين أكثر من غيرنا، ولدينا قوة نفسية كبيرة، بفعل احتكاكنا بهم ومعرفتنا لخبتهم ومكرهم".

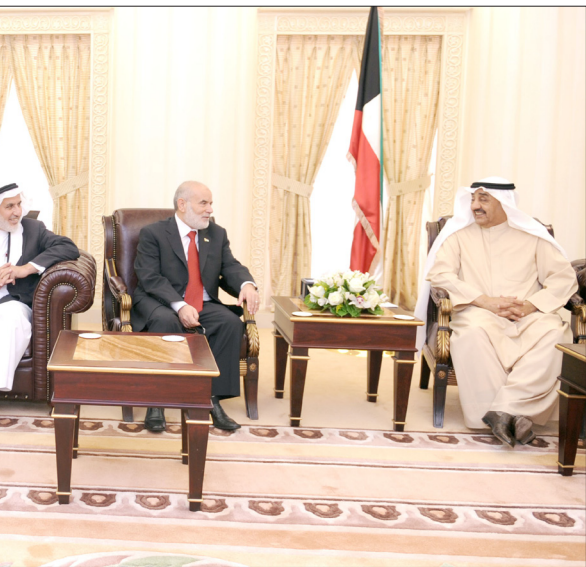
وشدّد أبو طير على أن الاحتلال الإسرائيلي يحاول من خلال اعتقال نواب القدس وإبعادهم تغيير



## حصاد الجولة البرلمانية الخارجية يتوالى تباعا

# الكويت بعد اليمن وسوريا وليبيا والجزيرة

## وشعبية مثمرة.. ومواجهة حصار غزة وتهويد القدس



وجهودها الواضحة لنصرة الفلسطينيين، مؤكداً أن القضية الفلسطينية تمر اليوم في منعطف خطير وتحتاج إلى دعم ومساندة كل الأشقاء العرب للوقوف في وجه مختلف التحديات وعلى رأسها التحدي السياسي الذي يحاول تصفية الحقوق المشروعة للفلسطينيين والتحدي الميداني الذي يحاول ضرب مقاومة الفلسطينيين وقواهم الحية.

من جهته أكد النائب د. يونس الأسطل حرص المجلس التشريعي على لعب دور فاعل ومؤثر فيما يخص إنجاح المصالحة الفلسطينية، مشدداً على أن الفيتو الأمريكي والإسرائيلي لا زال يقف حجر عثرة في وجه الانقسام الذي أثقل كاهل الفلسطينيين.

### ... ويلتقي رئيس البرلمان اليمني

وفي اليمن التقى الوفد برئيس مجلس النواب اليمني يحيى الراعي، وبحثاً سوياً سبل تطوير الأداء البرلماني العربي في مواجهة الحصار المفروض على قطاع غزة.

وأكد د. أحمد بحر أن اللقاء برئيس البرلمان اليمني تناول بحث الآليات الكفيلة بالارتقاء

كمرام أمين عام الشؤون العربية والاتصال الدولي بمؤتمر الشعب العام. وتناول حديث الوفد مع المسؤولين آخر تطورات الوضع الفلسطيني والعربي والدولي في ظل الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية، وإنحياز الإدارة الأمريكية المفرط للكيان الصهيوني.

كما تطرق الجانبان إلى سبل دعم القضية الفلسطينية وتطوير آليات الدعم العربي، وخصوصاً البرلماني، للفلسطينيين الذين يواجهون مخططات صهيونية عنصرية غير مسبقة بدعم أمريكي منقطع النظير. وثمن د. أحمد بحر الدور الليبي إزاء القضية الفلسطينية، مشدداً على ضرورة بناء موقف عربي موحد للدفاع عن الفلسطينيين وقضيتهم في ظل حالة الصمت والتواطؤ الدولي مع الاحتلال الصهيوني.

بدوره أكد د. الشحومي وأبو كراع على وقوف ليبيا قلباً وقالباً مع إخوتهم الفلسطينيين، موضحين أن القضية الفلسطينية تحتل عقل وقلب مواطن ليبي.

### ... ويلتقي رئيس البرلمان السوري

إلى ذلك التقى الوفد لدى زيارته سوريا د. محمود الأبرش رئيس مجلس الشعب السوري في مقر المجلس بالعاصمة السورية دمشق حيث جرى بحث العلاقات البرلمانية بين الجانبين وسبل تطويرها والأوضاع على الساحة الفلسطينية عموماً وفي قطاع غزة بشكل خاص.

وكان وفد «التشريعي» غادر ليبيا متوجهاً إلى سوريا في مستهل زيارة جديدة في إطار جولته البرلمانية الخارجية يلتقي فيها فعاليات سياسية وبرلمانية سورية.

وأشاد د. أحمد بحر بالعلاقة الإستراتيجية المتينة التي تربط الشعبين الفلسطيني والسوري، مثنياً المواقف والجهود السورية المشهودة في مجال نصرته القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وأكد بحر أن سوريا تقف في خندق متقدم في إطار جبهة المقاومة والممانعة وتدعم بقوة حقوق شعبنا الفلسطيني، مستعرضاً في الوقت نفسه مراحل الانقلاب على الديمقراطية الفلسطينية التي رعتها وغذتها الإدارة الأمريكية بتنفيذ صهيوني وفلسطيني رسمي مقيت، وما أورثه ذلك من تعطيل للمسيرة الديمقراطية وعمل المجلس التشريعي في الضفة الغربية.

بدوره أكد د. الأبرش دعم سورية للمصالحة الفلسطينية ووحدة الصف الفلسطيني وقراراته المشتركة باعتبارها مطلباً وطنياً وعربياً، كما أكد دعم سورية لوجود صف فلسطيني موحد يمثل جميع المؤسسات لحماية حقوق الشعب الفلسطيني كافة.

وأضاف الأبرش إن قضية فلسطين هي قضية محورية وأساسية لحل جميع المشاكل في المنطقة، معرباً عن اعتزاز سورية بقوة وقدرة الشعب الفلسطيني على الاستمرار بالصمود ومقاومة الاحتلال وحرص مجلس الشعب على تمتين العلاقة مع المجلسين الفلسطيني والتشريعي والوطني على حد سواء.

من جهته شكر النائب د. محمد شهاب مواقف سوريا، رئيساً وحكومة وشعباً،

واصل وفد المجلس التشريعي الفلسطيني جولته البرلمانية الخارجية، متوجهاً نحو الكويت قادماً من اليمن التي أعقبت زيارات مثمرة لليبيا والجزائر والسودان التقى خلالها الوفد فعاليات سياسية وبرلمانية وإعلامية وشعبية عربية.

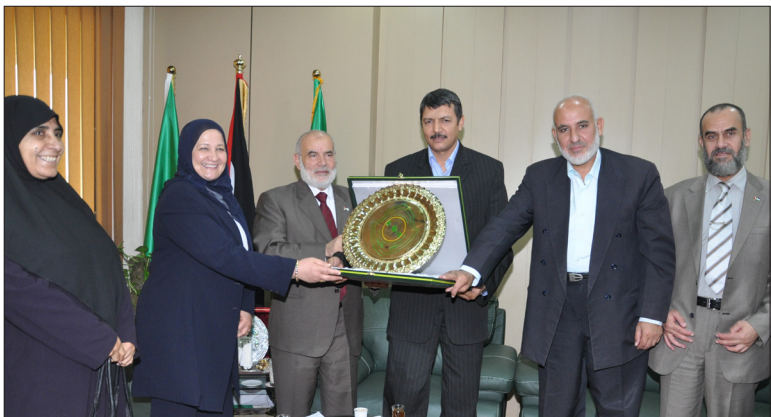
ويتأسس د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس وفد «التشريعي»، ويضم في عضويته كلا من النائب جميلة الشنطي والنائب د. يونس الأسطل والنائب د. محمد شهاب والنائب د. عبد الرحمن الجمل.

### وفد «التشريعي» يلتقي رئيس البرلمان الليبي

ففي إطار زيارته لليبيا التقى الوفد بالكتور محمد بلقاسم إزوي أمين مؤتمر الشعب العام (البرلمان)، وذلك في مقر البرلمان الليبي بالعاصمة الليبية طرابلس.

وتناول اللقاء الهمم الفلسطيني وآخر تطورات ومستجدات القضية الفلسطينية في ظل التحديات التي تواجهها إقليمياً ودولياً.

وأشاد د. أحمد بحر بالدور الليبي في خدمة ومناصرة القضية الفلسطينية، مؤكداً أن الفلسطينيين يقفون وقفة رجل واحد في وجه محاولات التصفية والاستهداف لقضيتهم



د. هدى بن عامر رئيس البرلمان الانتقالي تكرم وفد التشريعي لدى لقائهما به بالعاصمة الليبية طرابلس

الوطنية.

ودعا بحر خلال اللقاء القيادة الليبية للضغط على السلطة الفلسطينية في رام الله من أجل إجبارها على الرضوخ لمقتضيات المصالحة الوطنية الداخلية والتوقف عن الارتهاق للأجندة الخارجية، مشدداً على ضرورة بلورة جهد عربي قوي وفاعل من أجل تقوية الموقف والوضع الفلسطيني في وجه محاولات العيث والتدخل الخارجي التي تحاول إفساد وتخريب الحياة الفلسطينية وتضيق القضية الفلسطينية من محتواها الحقيقي.

بدورهم أشار نواب المجلس التشريعي إلى ضرورة تعزيز العلاقات البرلمانية بين المجلس التشريعي ومجلس الشعب العام الليبي لما فيه مصلحة الشعبين: الفلسطيني والليبي، مؤكداً أن ليبيا تستطيع لعب دور قوي ومؤثر بهدف إسناد شعبنا الفلسطيني وقضيته في ظل التكالب الدولي ضد الفلسطينيين.

من جهته شكر د. أزوي رئيس البرلمان الليبي وفد المجلس التشريعي الزائر، مؤكداً على ضرورة تطوير العلاقات البينية بين البرلمان الليبي والبرلمان الفلسطيني.

### ... ويلتقي مسؤولين برلمانيين كبيرين

كما التقى الوفد بمسؤولين برلمانيين كبيرين في مؤتمر الشعب العام (البرلمان) هما د. سليمان الشحومي أمين الشؤون الخارجية بمؤتمر الشعب العام، وعمران أبو

### وفد «التشريعي» يبحث سبل تطوير الأداء البرلماني العربي

### لنصرة غزة المحاصرة ويدعو لإنضاج مواقف برلمانية عربية

### تتجاوز إشكاليات المواقف الرسمية العاجزة

على معاناة النواب المقدسيين المهددين بالإبعاد الذين يرابطون في خيمة الاعتصام بمدينة القدس منذ ما يقارب خمسة أشهر ونصف، ووضع في صورة الإجراء الصهيوني الأخير بإبعاد النائب محمد أبو طير إلى الضفة الغربية بشكل يناقض كافة الأعراف والمواثيق والاتفاقات الدولية.

ووصف د. أحمد بحر الاجتماع بالنائب الأول لرئيس البرلمان اليمني بأنه كان إيجابياً للغاية، وتم خلاله طلب تدخل مجلس النواب اليمني لمساعدة المجلس التشريعي الفلسطيني في إحباط القرارات والإجراءات الصهيونية بحق النواب المقدسيين.

وأكد بحر أن ما يتعرض له قطاع غزة من حصار وحشي لا إنساني يجب أن يستفز همه ويستصرخ نخوة كل الأشقاء العرب، وعلى رأسهم البرلمانات العربية، من أجل بذل كل ما من شأنه للتخفيف من معاناة أهالي القطاع ورفع الظلم المفروض عليهم بتواطؤ محلي وإقليمي ودولي رسمي مشين.

بدوره أشاد الأحمر بجهد المجلس التشريعي الفلسطيني الذي يشكل رافعة حقيقية للعمل الديمقراطي والبرلماني الفلسطيني، مؤكداً

بالجهود والمواقف البرلمانية العربية إلى مستوى التحديات التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة الذي يواجه حصاراً بشعاً غير مسبوق في التاريخ الحديث.

وشدد بحر على ضرورة إنضاج مواقف برلمانية عربية تتجاوز سلبيات وإشكاليات الموقف العربي الرسمي العاجز المسكون بالرضوخ للهيمنة والسطوة الأمريكية، مشيراً إلى الشعب الفلسطيني ينتظر الكثير من الشعوب العربية في مواجهة الحصار والعدوان الصهيوني الذي بلغ هذه الأيام آماداً غير مسبقة.

من جهته رحب رئيس البرلمان اليمني بزيارة «وفد التشريعي» إلى الديار اليمنية، مؤكداً أن فلسطين تشكل القضية الأولى لليمن والأمة العربية والإسلامية، وأن واجب نصرتها والدفاع عنها يقع في طليعة الأولويات اليمنية الرسمية والشعبية.

### ... ويلتقي النائب الأول لرئيس البرلمان

كما التقى الوفد الشيخ حميد عبد الله الأحمر



# أثر والسودان.. لقاءات سياسية وبرلمانية

## قدس ودعم القضية في قلب المباحثات والفعاليات

له فلسطين من بغي وعدوان واستيطان وتهويد، موضحاً أن العجز الرسمي العربي يجب أن يقابل بحيوية شعبية فائقة تنفذ القضية الفلسطينية من برائن الضياع والتصفية والاستهداف والمؤامرات التي تحاك للنيل منها صباح مساء.

### لقاء الجالية الفلسطينية وفعاليات إعلامية واجتماعية

فقد التقى الوفد الجالية الفلسطينية في اليمن وفعاليات وشخصيات إعلامية واجتماعية يمنية.

وأكد د. أحمد بحر أن القضية الفلسطينية تمر الآن في أخطر مراحلها على الإطلاق في ظل التغول الصهيوني الخطير على الأرض والشعب والمقدسات الفلسطينية والتماهي الأمريكي الكامل مع المطالب والتوجهات الصهيونية، داعياً رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى التقاط اللحظة التاريخية الراهنة ونفض يده من عملية التسوية العنيفة المذلة وإنجاز المصالحة الوطنية على أسس وطنية سليمة أو التنحي عن السلطة وإعلان الفشل.

وتميزت لقاءات الوفد مع الجالية والفعاليات اليمنية بالصراحة التامة التي تخللتها وضع رؤى واقتراح آليات لتطوير آفاق الدعم العربي، وخصوصاً الشعبي والبرلماني، لنصرة الفلسطينيين ودعم قضيتهم العادلة. واستعرض وفد «التشريعي» الأوضاع والظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الحصار والعدوان الصهيوني، وخاصة في قطاع غزة الذي يشهد حصاراً لا إنسانياً غير مسبوق، مؤكداً أن سلطة رام الله تهدم بنين المجتمع الفلسطيني من خلال التنسيق الأمني مع الاحتلال وحملتها الأمنية الشرسة ضد القيم والحريات ورموز وقادة الرأي والتربية في المجتمع الفلسطيني.

ودعا الوفد البرلماني الجالية الفلسطينية في

### لقاء رئيس ديوان رئاسة الجمهورية

وفي ختام زيارته لليمن التقى الوفد رئيس ديوان رئيس الجمهورية علي الأنسي في مقر رئاسة الجمهورية اليمنية بالعاصمة اليمنية صنعاء.

ونقل د. أحمد بحر تحيات الشعب الفلسطيني وفصائله المقاومة لرئاسة الجمهورية اليمنية، مثنياً الدور اليمني في خدمة الشعب الفلسطيني ونصرة قضيته العادلة.

ودعا بحر القيادة اليمنية لإعادة إنتاج جهودها الرامية إلى تفعيل العمل العربي المشترك لنصرة الفلسطينيين ومغادرة الحالة السلبية الملتصقة بالموقف العربي الرسمي الراهن التي جسدتها قرارات لجنة المتابعة العربية مؤخراً. ووضع بحر الأنسي في صورة الوضع الفلسطيني العام جراء انسداد أفق عملية التسوية وتهديدات وممارسات الاحتلال، مؤكداً أن الانسحاب الفلسطيني الرسمي من عملية التسوية أضحى مطلباً وطنياً ملحا أكثر من أي وقت مضى.

من جهته أكد الأنسي على استمرار الدعم اليمني للقضية الفلسطينية، داعياً إلى استئناف جهود المصالحة الفلسطينية لمواجهة التحديات التي تعصف بالفلسطينيين.

بدوره أوضح النائب د. محمد شهاب أن سلطة رام الله وحركة فتح تحاول اختلاق العثرات والعراقيل في وجه تحقيق المصالحة الداخلية، مستعرضاً تراجعات حركة فتح الأخيرة في إطار جولة الحوار الأخيرة في دمشق، وممارسات السلطة ضد القيم والحريات والرموز الأكاديمية والدينية والسياسية والاجتماعية في الضفة الغربية بما لا يلتقي مع المصالحة ومقتضياتها الحقيقية. من جانبها أكدت النائب جميلة الشنطي أن الموقف العربي يجب أن يخرج عن إطار السلبية الراهنة، وأن يتحرر من قيود التبعية الأمريكية، مشددة على ضرورة حدوث قفزة نوعية في العمل البرلماني العربي المشترك لنصرة القضايا العربية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

أما النائب د. يونس الأسطل فدعا القيادة اليمنية إلى ممارسة ضغوطها الفاعلة على سلطة رام الله للعودة إلى أحضان شعبها والتزام الصف الوطني، مشيراً إلى أن ممارسات السلطة تهدم كل القيم الأخلاقية والمبادئ الوطنية وتمزق النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

من جانبه دعا النائب د. عبد الرحمن الجمل إلى أفراد أهمية عربية خاصة لمدينة القدس وما تتعرض له من مآس وإجراءات صهيونية عنصرية في إطار المخطط الصهيوني لتهويدها وطمس معالمها الفلسطينية والعربية والإسلامية، مشدداً على ضرورة إبداء اليقظة الكاملة لمخطط الصهاينة لهدم المسجد الأقصى قبل فوات الأوان.

### لقاء القيادة الكويتية

فقد التقى الوفد أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح ورئيس مجلس الوزراء الأمير ناصر الصباح ورئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي.

وثنى الوفد المواقف المشرفة لدولة الكويت في خدمة القضية الفلسطينية، مؤكداً أن

الجهد الكويتي المبدول والداعم للشعب الفلسطيني في مختلف المجالات لا يخفى

الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة، مؤكداً أن فلسطين أمانة في رقاب كل



وفد التشريعي لدى لقائه مع الجالية الفلسطينية في صنعاء

على أحد.

العرب والمسلمين، وأن الدور العربي ينبغي أن يأخذ شكلاً أكثر تطوراً في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية. من جهته رحب أمير الكويت بوفد «التشريعي» الزائر، مشدداً على مركزية القضية الفلسطينية في وعي الأمة العربية، وواجبات والتزامات الأمة تجاهها، بما يكفل نصرتها والدفاع عنها في وجه التحديات التي تستهدفها. بدوره أكد رئيسا الوزراء والبرلمان على عمق الدعم ومتانة العلاقة التي تربط الشعبين الفلسطيني والكويتي، مشيرين إلى أن الدعم الكويتي للفلسطينيين وقضيتهم لن يتوقف في يوم من الأيام.

ودعا د. أحمد بحر أمير الكويت إلى التدخل الفاعل لممارسة الضغط على سلطة رام الله لإعادة إحياء وتفعيل المجلس التشريعي المعطل في الضفة الغربية بقرار فتحاوي على أعلى المستويات، فضلاً عن التدخل لوقف المجزرة السلطوية بحق المختطفين في سجون الضفة الذين يخوضون الإضراب المفتوح عن الطعام جراء ظلم وقهر ذوي القربى. كما دعا بحر رئيس الوزراء الكويتي ورئيس البرلمان إلى رعاية جهود جديدة داعمة لصمود وثبات الفلسطينيين على أرض وطنهم، والعمل بكل وسعهم لمواجهة

### لبحث المشاريع الإسكانية التي تطرحها الوزارة

### اللجنة الاقتصادية بالتشريعي

### تلتقي وزير الأشغال العامة والإسكان

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي لقاء مع وزير الأشغال العامة والإسكان ديسف المنسي لبحث المشاريع الإسكانية التي تطرحها الوزارة وبيع وتوزيع الأراضي الحكومية على المواطنين، بحضور كلاً من رئيس اللجنة الاقتصادية النائب د.عاطف عدوان، والنواب د.سالم سلامة، د.خميس النجار، هدى نعيم، يحيى العبادسة، مشير المصري، د.مروان أبو راس، ديسف الشرافي، وجمال نصار.

ورحب النائب د.عاطف عدوان بالوزير المنسي، مشيداً بالإنجازات التي حققتها الوزارة في ظل الظروف الصعبة التي تعمل بها، وما تنوى القيام به من مشاريع الحيوية لتخفيف من حدة الكثافة السكانية، متسائلاً عن الإجراءات التي تقوم بها الوزارة والمعايير في اختيار وتوزيع المشاريع الإسكانية ومدى تلبيتها وكفائتها لاحتياجات المتزايدة لقطاع غزة السكانية، ومدى التزام الوزارة بالقانون في هذا الشأن.

بدوره أوضح وزير الأشغال العامة د.المنسي أن موضوع بيع الأراضي الحكومية وإقامة المشاريع السكنية ليس جديداً أو مستحدثاً بل هو ما تعاهدت عليه الحكومات السابقة لتقديم حلول للمشكلة الديموغرافية والتزايد السكاني لقطاع غزة، موضحاً أن قطاع غزة يعد الأكثر كثافة سكانية في العالم وهو مجتمع شاب ومقبل على زيادة كبيرة حيث تبلغ نسبة معدل أعمار السكان الذين تقل أعمار عن ١٥ عاماً ٥١ ٪ وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى.

وأشار الوزير إلى أن ما تعرض له قطاع غزة خلال الأعوام الخمس الماضية من حصار وتدمير كثير من البيت خلال الحرب، زاد وفاقم حاجة المجتمع الغزي إلى المساكن والوحدات السكنية، حيث وصلت نسبة العجز في الوحدات السكنية ما بين ١٠٠ إلى ١٢٠ ألف وحدة سكنية بشكل عاجل مشدداً على ضرورة التحرك العاجل لإيجاد الحلول المناسبة.

وبين الوزير أنه تم التوافق مع سلطة الأراضي لتخصيص أراضي خاصة لإقامة هذه المشاريع الحيوية في مختلف محافظات قطاع غزة وفق برامج إسكانية متعددة تطرحها الوزارة لمحدودي الدخل، مثل مشاريع الإسكان التعاوني، الإسكان العقاري، الإسكان الخاص بالعائلات، الإسكان الذي تطبقه الحكومة وبرنامج يعالج التحديات على الأراضي الحكومية.



الوفد البرلماني لدى لقائه رئيس مجلس النواب الكويتي جاسم الخرافي

أن القضية الفلسطينية تحتل عقل وقلب كل يمني أينما كان على وجه المعمورة.

### د. بحر يلقي خطبة الجمعة في أكبر مساجد اليمن

فقد استعرض بحر خلال خطبة الجمعة التي ألقاها في مسجد الصالح بالعاصمة اليمنية صنعاء الذي يعتبر أحد أكبر مساجد اليمن، طبيعة التحديات التي استهدفت الشعب الفلسطيني خلال المرحلة الماضية وحاول خلالها الصهاينة ضرب المقاومة والمشروع الجهادي الفلسطيني وإسقاط حكومة حماس في قطاع غزة إبان حرب الفرقان، مؤكداً أن شعبنا الفلسطيني انتصر بفضل الله على أعدائنا الصهاينة ثم بفضل صمود وثبات شعبنا وقوة عزمه وإرادته في مواجهة العدوان والبغي الصهيوني.

وحضر الخطبة عدد من المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين اليمنيين وشخصيات مجتمعية وقادة رأي وجمع غفير من اليمنيين إضافة إلى أعضاء الوفد البرلماني الفلسطيني. وأكد بحر أن القضية الفلسطينية هي أمانة في رقبة كل عربي ومسلم إلى يوم القيامة، ويجب الدفاع عنها والاستبسال في نصرتها في التحديات ظل الخطيرة التي تواجهها،



د. محمد بلقاسم إزوي رئيس البرلمان الليبي يقدم درع البرلمان لوفد التشريعي

اليمن إلى لعب دور فاعل في تحشيد الجهود المضاعفة لفك الحصار عن قطاع غزة والعمل على استجلاب كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي لنصرة إخوانهم الفلسطينيين

داعياً الشعوب العربية والإسلامية إلى القيام بفعاليات شعبية عارمة لنصرة فلسطين والأقصى والمقدسات.

وأشار بحر إلى ضرورة تحشيد طاقات الأمة العربية والإسلامية في مواجهة ما تتعرض



عندما يجترح الصغار العار ويرتبط مصيرهم بمصير الاحتلال

## التنسيق الأمني.. كبرى الجرائم الوطنية بحق شعبنا وفصائله المقاومة ونضاله الوطني



**النائب المصري: التنسيق الأمني ضريبة بقاء لمقتضي السلطة.. ونتائج كارثية على النسيج الاجتماعي الفلسطيني**



**النائب د. سلامة: التنسيق الأمني عمالة للاحتلال وأصحابه لم يستوعبوا الدرس من تجربة أنطوان لحد وجنوب لبنان**



**النائب م. الأشقر: وصمة عار على السلطة أن تتخلص منها بسرعة.. ولا أحد يجبر السلطة على مواصلة التنسيق الأمني**



**النائب أبو جيشة: التنسيق الأمني حياة لسلطة رام الله وأصحابه مجردون من الوطنية وكل القيم والأخلاق**



**النائب أبو طوس: التنسيق الأمني يحفظ العروش والقروش والامتيازات.. ومصير السلطة مرتبط بمصير الاحتلال**



**النائب رداد: النسيج الاجتماعي في خطر كبير.. ولا مصالحة على قاعدة استمرار التنسيق الأمني**

### ضريبة بقاء السلطة

من جانبه اعتبر النائب مشير المصري أن التنسيق الأمني هو الأخطر على شعبنا وقضيتنا وهو خدمة مجانية للعدو الصهيوني وتبادل وظيفي واتفاق مشترك على استئصال المقاومة، مضيفاً: "نحن نرى اليوم نتائج التنسيق الأمني الكارثية في بنية النسيج الاجتماعي الفلسطيني في الضفة الغربية ووحدة شعبنا".

ولفت النائب المصري إلى أن التنسيق الأمني بات ضرورة وضريبة وجود وبقاء لمقتضي السلطة في رام الله الذين يتنافسون في تقديم صكوك الطاعة للعدو للبقاء في مواقعهم، مؤكداً أن التنسيق الأمني يتناقض كلياً مع كل دعوات المصالحة، ويؤكد عدم وجود نوايا صادقة عند فتح لتهيئة أجواء المصالحة والتي تقتضي وقف التعاون الأمني وإطلاق سراح المعتقلين.

نفسها مع الأعداء فهم لا يريدون زوال الاحتلال بل كانوا يقولون لقادة الاحتلال: لا تخرجوا من غزة إلا بتنسيق وذلك حتى يضع العدو شروطه لكن ضربات المجاهدين جعلت العدو يخرج دون أن يكون هناك تنسيق وشروط لذا فإن سلطة رام الله هي التي ربطت نفسها مع العدو وأصبحت تآمر بأمرة.

وحول إمكانية تحقيق المصالحة في ظل التنسيق الأمني قال النائب سلامة: "لا يمكن أن تتماشى المصالحة مع وجود التنسيق الأمني، فلا يمكن أن يكون الإنسان في الجنة والنار في آن واحد ولا يقبل أن تتم المصالحة مع استمرار تنسيق سلطة رام الله أمنياً مع الاحتلال"، متسائلاً: "كيف يرضى هؤلاء أن يكونوا أذئاباً وعملاء ويحمون المستوطنات والمغتصبين من أيدي المقاومة في الضفة الغربية، وهؤلاء المنسقين أمنياً لم يأخذوا الدرس مع ما حصل في جنوب لبنان وأنطوان لحد".

التنسيق الأمني والعودة إلى شعبهم واحترام خيار الشعب وتوفير الأجواء الصحية ليقول الشعب كلمته فإن هذا هو السبيل يوجع المحتل وهو الذي يحافظ على مياه وجوههم وعليهم مصارحة شعبهم والعودة لخياره وثوابته".

### يحفظ العروش والقروش والامتيازات

أما النائب خالد أبو طوس فيرى أن إصرار حركة فتح على التنسيق الأمني المهين مع الاحتلال هو لحفظ عروشهم واستمرار الدفعات المالية لبيقوا على وظيفتهم دون أي اعتبار لعملهم ضد أبناء شعبهم، مضيفاً: "لو وقف التنسيق الأمني ستكون نهايتهم في الحكم فهم مرتبطون بشكل كبير مع هذا الاحتلال". وأشار النائب أبو طوس إلى أن التنسيق الأمني يعني الارتقاء في حضن الأعداء، متسائلاً: "هل يمكن لحماس أن توافق على التنسيق الأمني مع فتح؟"، مؤكداً أن هذا الأمر يدعو لمزيد من البعد عن الوحدة والبعد عن المصالحة لأن التنسيق الأمني يعني القضاء على كل اتفاق بين الحركتين.

### وصمة عار

من جهته أكد النائب م. إسماعيل الأشقر أن التعاون والتنسيق الأمني بين سلطة رام الله وقوات الاحتلال هو وصمة عار تضاف لجبين الحكومة الأمنية التي يقودها فياض، موضحاً أن التنسيق الأمني هو إعطاء معلومات عن رجال المقاومة وأسلحتهم وحبسهم وواد المقاومة ومحاربتهم، موضحاً أن هذا الأمر ليس الذي انطلقت من أجله فتح والفصائل الأخرى ولا أحد يجبر سلطة رام الله ومحمود عباس على التنسيق الأمني، وعليهم التخلص منه إذ لا يمكن أن يتحول المناضلون من فتح إلى أداة للاحتلال، وهذه وصمة عار على حركة فتح يجب أن تتخلص منها بسرعة. وشدد النائب الأشقر على استحالة تحقيق المصالحة الوطنية وجمع الفصائل وتصلب الجبهة الداخلية مع استمرار التنسيق الأمني، مشيراً إلى أنه "لا يمكن أن يكون هناك قواسم مشتركة إلا على الثوابت الوطنية وعدم التعارض مع حقوق شعبنا".

ولفت إلى أن التنسيق الأمني مستهجن وإن أردنا تحقيق مصالح حقيقية يجب أن نتفق على المصالحة المشتركة والمحافظة على الحقوق والثوابت والتداول السلمي للسلطة، متابعا: "كفصائل مجتمعون أن إسرائيل هي العدو الوحيد لكافة أبناء شعبنا لذلك علينا أن نجتمع على ذلك القاسم المشترك".

### عمالة للاحتلال

من جهته لم ير النائب د. سالم سلامة مبرراً لحركة فتح وسلطتها في استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال، وقال: "ليس هناك إكراه على سلطة رام الله من ذلك الذي يسمى تنسيقاً أمنياً وهو عمالة للاحتلال وارتقاء في حضن المستعمر الذي سلب بلدنا وطرده أهلها، لذا ليس هناك ما يجبرهم على أن يبقوا في حضن هؤلاء الناس". وأكد النائب سلامة على أن سلطة رام الله ربطت

ما الذي يجبر سلطة رام الله وحركة فتح على استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال رغماً عن تسببه في هدم النسيج الوطني وضرب القضية الفلسطينية في العمق والصميم؟! سؤال حملناه إلى مجموعة من النواب للإجابة عليه في ضوء الإصرار الخطير للسلطة وفتح على إدانة العلاقة الأمنية الأثمة مع الاحتلال، وما تحمله من آثار وانعكاسات بالغة السلبية كفاحيا وسياسيا وأمنيا واجتماعيا، وذلك عبر سطور هذا التقرير.

### يهدد النسيج الاجتماعي

النائب رياض رداد أرجع التنسيق الأمني مع الاحتلال لوجود اتفاقات دولية ألزمت السلطة نفسها بها فهي لا تستطيع تبعا لذلك أن تغادر مربع التنسيق الأمني، مستغربا من سلوك السلطة من عدم إعادة النظر والتفكير في مردود هذا التنسيق وأثره على الصعيد السياسي الفلسطيني وعلى الثوابت الفلسطينية وعلى النسيج الاجتماعي الفلسطيني في الضفة وغزة والشتات، مؤكداً أن هذا التنسيق يترك أثارا بالغة الخطورة على شعبنا ومستقبله وقضيته.

وأشار النائب رداد إلى أن الاتفاقيات تكاد فعليا وسياسيا تفقد الشعب أرضه والأن يراد منها أن تفقده نسيجه الاجتماعي حتى لا يبقى إنسان فلسطيني يبحث عن حقه وثوابته وأرضه ووطنه.

وحول واقعية الحوار والمصالحة في ظل استمرار التنسيق الأمني قال النائب رداد: "من خلال تصريحات سلطة فتح نراهم يتناقضون فيما بينهم فيما يخص التنسيق والتصريحات التي يدلون بها فكيف يكون اللقاء بين فصائل وتنظيمات مختلفة على قاعدة استمرار التنسيق الأمني فهذا أمر مستحيل".

### التنسيق الأمني.. حياة!!

بدوره أكد النائب محمد أبو جيشة أن التنسيق الأمني يضرب بكل شيء وطني وعرض الحائط وأصحابه مجردون من الوطنية والقيم والأخلاق، والتنسيق الأمني حياة بالنسبة لسلطة رام الله، فهم يرجون أن يبقى الوضع الحالي على ما هو عليه على شكل دولة بوليسية بلا دولة، مضيفاً: "انتهاء التنسيق الأمني يعني انتهاك هذه السلطة الهزيلة وسحب الغطاء من تحت أرجل المنتفعين من أصحاب الرتب والرواتب".

ولفت النائب أبو جيشة إلى أن المصالحة بين حركة حماس وفتح بعيدة المنال فلا يمكن أن يلتقي الشرق بالغرب إلا إذا برزت العلامة الكبرى وهي طلوع الشمس من المغرب، مشدداً على أن سلطة فتح لا يمكن أن تقبل على المصالحة لأنه فيها حتفها ولأن أسيادهم لا يرضون برجوعهم إلى حضن شعبهم. وتابع: "من العجيب أنهم رفعوا سبع شعارات للخروج من المأزق التفاوضي العبثي ولم يشيروا إلى قضية

### «إبعاد النائب أبو طير جريمة حرب دولية»

## د. أبو حلبية يطالب الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي برفع دعاوى ضد الصهاينة على الساحة الدولية لإيقاف القرار

لنائب أبو طير يُعدّ من جرائم الحرب ومن الجرائم ضد الإنسانية التي تدخل ضمن اختصاص هذه المحكمة وفق ما جاء في النظام الأساسي لها. وشدد على ضرورة قيام اللجان القانونية في جميع المؤسسات البرلمانية والمجالس النيابية والهيئات الحكومية في العالم - خاصة في البلاد العربية والإسلامية - التي تنادي باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، باتخاذ مواقف العملية والعاجلة نحو إلغاء القرار الصهيوني الظالم بإبعاد النائب أبو طير مع ضرورة سنّ القوانين اللازمة لحماية القدس وأهلها ومقدساتها.

كما دعا منظمات المجتمع المدني ومراكز وجمعيات حقوق الإنسان الدولية للتحرك العاجل من أجل فضح السياسة الصهيونية في الإبعاد القسري، والعمل من أجل وقف تنفيذ هذا القرار.

وأضاف أبو حلبية أنه يتوجب على مجلس حقوق الإنسان القيام بالمهام والصلاحيات المنوطة به التي نصّ عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يتوجب على المجلس أن يمارس مسؤولياته في تعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها للجميع دون تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة ومنصفة.

اعتبر النائب د. أحمد أبو حلبية رئيس اللجنة القانونية ومقرر لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي قرار محكمة الصلح الصهيونية القاضي بإبعاد النائب محمد أبو طير باطلاً شكلاً وموضوعاً ومضموناً وينطوي على سابقة غير مسبوقة وخطيرة جداً كونه يمهّد الطريق أمام العدو الصهيوني لتنفيذ قرارات إبعاد سابقة صدرت بحق النابيين محمد طوطح وأحمد عطّون. وأوضح أبو حلبية في مؤتمر صحفي أنّ هذا القرار الصهيوني الجائر يخالف صراحة الاتفاقيات والقوانين الدولية كما يخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م كما يخالف الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان لسنة ١٩٤٨م، مؤكداً أن قرار الإبعاد يشكّل جريمة حرب دولية استناداً إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وطالب أبو حلبية منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والمستوى الرسمي في هذه الدول - وخاصة المستوى الرسمي الفلسطيني- بضرورة رفع وتحريك دعاوى وشكاوى لدى المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية باعتبار أنّ هذا القرار الصهيوني بالإبعاد القسري



## وفد برلماني برئاسة م. الأشقر يزور رئيس مؤسسة الإغاثة التركية في غزة



من جهته شكر كايا وفد "التشريعي" على زيارته التي تأتي في إطار العلاقات الأخوية بين الشعبين الفلسطيني والتركي، مؤكدا دعم شعب تركيا ومساندته لحقوق الشعب الفلسطيني العظيم.

زار وفد من المجلس التشريعي برئاسة النائب م. إسماعيل الأشقر رئيس مؤسسة الإغاثة التركية في غزة محمد كايا، مهنتا بسلامته بعد قيامه بعملية جراحية أجراها في غزة. وأثنى النائب الأشقر على الدور التركي في دعم قضيتنا الفلسطينية ومساندة الحقوق الفلسطينية، كما ثمن دور مؤسسة الإغاثة التركية في دعم ومساعدة أبناء شعبنا الفلسطيني، مستعرضا الدور التركي على مدار سنوات التاريخ في قيادة الأمة الإسلامية والحفاظ على الموروث الحضاري الإسلامي في المنطقة.

## النواب الإسلاميون في الضفة يصدرن تقريراً

## يوثق انتهاكات السلطة وأجهزتها الأمنية في الضفة الغربية منذ حزيران 2007

الأمنية من عمليات دهم واعتقال وتفتيش وتهديد وصولاً إلى اعتقال النواب أنفسهم كما حدث من الدكتور محمود الرمحي والنائب المهندس عبد الرحمن زيدان. كما أرفق النواب مع تقريرهم رسائل وكتباً كانوا قد أرسلوها لكل الجهات المعنية لحثهم على إيقاف ما يجري في الضفة من جرائم وتعديات على حقوق الإنسان، وتتضمن تلك المراسلات كتباً وصلت للرئيس محمود عباس والنائب العام ومؤسسات حقوق الإنسان وغيرها إلا أن ذلك لم يكن له أية جدوى أو فاعلية لأجل إيقاف ما يجري.

وشدد النواب على أن هذه الانتهاكات لن تسقط بالتقادم وسيحاسب مرتكبوها إن عاجلاً أو آجلاً، مشددين على ضرورة تحمل الجميع مسؤوليتهم للعمل الجاد وبذل كل جهد ممكن لإيقاف ما يجري، مؤكداً على أن كل من يرى أو يسمع ما يجري ولا يعمل لأجل إيقافه فإنه يتحمل المسؤولية أمام شعبه وأمام الله.

وتوجه النواب إلى المعذبين في السجون وكل الذين طالتهم هذه الانتهاكات برسالة للصبر والاحتساب، مشددين على أن ما يجري اليوم في الضفة هو مخاض عسير لمرحلة جديدة في القضية الفلسطينية نحو تحرير الأرض والإنسان، وأن أولئك الأبطال الذين يدفعون الثمن اليوم إنما يخطون سطوراً من التضحية لن ينساها أحد وستكتب في سجلاتهم في الدنيا والآخرة بإذن الله، وسيذكرهم التاريخ على أنهم هم الذين دفعوا ثمن الصمود على الموقف وعدم التخلي عن الثوابت، وأن كل من وقف إلى جانب المحتل متفائلاً بالتنسيق الأمني وأعماله المشيئة، حتى لو رفع سلاحه في وجه الأخ والأب فإنه لن يحصد إلا الحسرة والندم في الدنيا أمام شعبه وفي الآخرة أمام الله.

بالضرب المبرح والإهانات وغيرها والتي أدت في مجملها إلى استشهاده خمسة معتقلين تحت سياط التعذيب ناهيك عن مئات أو يزيد من المعتقلين ممن ظل يعاني من إصابات وآلام في أنحاء جسده على مدار شهور طويلة بعد الإفراج عنه من أقبية التحقيق في الضفة. كما تم نشر أسماء المعتقلين السياسيين الذين تمت محاكمتهم عسكرياً وقد بلغ عددهم أكثر من ١١٠ معتقلاً والذين صدرت بحقهم أحكاماً عسكرية مجحفة في مخالفة واضحة للقانون الفلسطيني الذي يحظر عرض المدنيين على المحاكم العسكرية، ناهيك عن أشخاص قد صدرت لهم أحكاماً بالإفراج من محكمة العدل العليا إلا أن القضاء العسكري لم يلتزم بهذه القرارات وأصدر أحكاماً عسكرية بحقهم.

وتطرق التقرير إلى حالات محاربة المواطنين في أرزاقهم عن طريق الفصل الوظيفي على خلفية الانتماء السياسي وقد تجاوزت الحالات التي وصلت إلى مكاتب النواب قرابة ٦٥٠ حالة، في حين يقدر النواب أن العدد تجاوز ألفي حالة فصل وظيفي. ناهيك عن آلاف الحالات التي حرمت من الوظائف العامة وتم إدراج أسمائها في قوائم سوداء في وزارات السلطة. وغير بعيد عن الفصل الوظيفي تطرق التقرير إلى سياسة إغلاق الجمعيات الخيرية المنتشرة في الضفة والتي كانت تعيل آلافاً من عائلات الموظفين والعاملين فيها، ناهيك عن الخدمات التي كانت تقدمها لآلاف أخرى من العائلات والأسر الفقيرة المحتاجة ناهيك عن تقديم الرعاية لأسر الشهداء والأسرى والجرحى. وتضمن التقرير شراً مفصلاً للتعدي على الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها رئيس وأعضاء المجلس التشريعي، وعرض التقرير الاعتداءات التي مورست بحق النواب ومكاتبهم وعائلاتهم على أيدي الأجهزة

أصدر النواب الإسلاميون في الضفة الغربية تقريراً مفصلاً يحتوي عدداً من الملفات التي توضح ممارسات السلطة والانتهاكات التي ارتكبتها أجهزتها الأمنية في الضفة الغربية وذلك في الفترة التي تلت الانقسام الفلسطيني في حزيران ٢٠٠٧.

ويعرض التقرير الموزع في عدة ملفات عن انتهاكات صارخة مارسها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ممثلة بأجهزتها الأمنية، ابتداء من الاعتقال السياسي مروراً بالتعذيب الوحشي في سجونها، والمحاكمات العسكرية والفصل الوظيفي وإغلاق الجمعيات الخيرية والاعتداء على النواب ومكاتبهم وغيرها من الممارسات الخارجة عن القانون التي شكلت نهجاً وسياسة متبعة على مدار الفترة التي شملها التقرير الممتدة من حزيران ٢٠٠٧ ولغاية أيلول ٢٠١٠.

وتطرق التقرير إلى عمليات الاعتقال السياسي، والتي وصلت الذروة في شهر أيلول ٢٠١٠ (الشهر الذي وقعت به عمليات المقاومة في مدينتي الخليل ورام الله) حيث بلغ عدد المعتقلين قرابة ألف معتقل، وهذا يؤكد ما كان يطرحه النواب دوماً حول طبيعة الاعتقالات التي تجري بالضفة بأنها اعتقالات سياسية بامتياز، وأنها نتاج واضح للتنسيق الأمني مع الاحتلال وتطبيقاً لإملاءات من الجنرالات الأمريكيين المشرفين على عمل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية.

كما تضمن التقرير شراً مفصلاً لأساليب التعذيب المتبعة في أقبية التحقيق التابعة لأجهزة الأمن في الضفة والتي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن من يمارسها فقد كل قيم أو أخلاق أو إنسانية، فالغالبية العظمى من المعتقلين والذين تجاوز عددهم الآلاف قد تعرضوا لأساليب مختلفة من التعذيب ابتداء بالشبح والتعلق من على الطوايق العليا مروراً

## أسلوب الإبعاد في السياسة الصهيونية

النائب / خالد سعيد



منذ أن بدأت ملامح المشروع الصهيوني تتضح إبان الاحتلال العسكري الانجليزي لفلسطين، بدأ جلياً ما تمهد به بريطانيا لاستجلاب موجات الهجرة الصهيونية عبر البحر إلى الموانئ الفلسطينية متزامنة مع سياسة النفي والطرود والإبعاد لأهل الوطن الفلسطيني إلى شتى البقاع المجاورة والبعيدة.

ومن يراجع ملف الاحتلال الانجليزي لفلسطين في عجالة يجد أن النفي والسجن والقتل "الإعدام" تمثل ثالوث النهج العسكري البريطاني، وفي المقابل كانت بريطانيا تسهل وتشجع الهجرة الصهيونية إلى أرض فلسطين، فالمعادلة الاحتلالية واضحة: تفرغ الأرض الفلسطينية من أهلها الأصليين بشتى الوسائل، وتوطئ القادمين الجدد "الصهاينة" وإحلالهم مكان الفلسطينيين لكي تتحقق مقولة: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".

وعندما سلمت بريطانيا أرض فلسطين للصهاينة عام ١٩٤٨م برعاية هيئة الأمم و مجلس الأمن سارعت العصابات الصهيونية في صنع المجازر والمذابح وطردت مئات الآلاف من الفلسطينيين وهدمت مئات القرى والبلدات، فنشأت مشكلة اللاجئين وهم المبعدون الأكثر عدداً في موجات النفي والطرود والإبعاد، وظهرت المنافي والشتات ومخيمات اللاجئين وبرزت الأونروا، فالإبعاد رديف الطرد والتهجير والنفي، فاللاجئون هم مبعدون إبعاداً مفتوحاً.

ومع أن القوانين الدولية تعارض سياسة الإبعاد والطرود والنفي من الوطن إلا أن الصهاينة مارسوا هذه السياسة بصفتها أحد أبرز مقومات الأساليب العدوانية الثلاثة القديمة الجديدة: القتل والسجن والنفي "الإبعاد". وهي أحد أبرز ثلاثة أساليب ذكرها القرآن الكريم إذ يقول: ((وإذ يامر بك الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين)).

ولإدراك خطورة الإبعاد عن الوطن والمواطنين يكفي أن نتأمل قول الله تعالى: ((ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم...)) أي أن الإخراج من الوطن قرين القتل ووجه الآخر.

وقد مارسست سلطات الاحتلال الفرنسي هذه السياسة في الجزائر حتى قال شيخ الجهاد الجزائري العلامة عبد الحميد بن باديس: "لا بد لكل حر مجاهد وداعية صادق أن يوطن نفسه للمخاطر الثلاثة: القتل والنفي والسجن"، وقديماً قال ابن تيمية شيخ الإسلام في سجن القلعة حيث استشهد قال: "ماذا يصنع أعدائي بي: إن قتلي شهادة ونفيي سياحة انطلاق ودعوة" وإن سجنني خلوة "فرصة للعبادة والتأمل" والمتتبع لمواقف الحركة الفلسطينية تجاه سياسة الإبعاد يرى إجماعاً رافضاً، وإن تفاوتت أساليب التعامل من قبل المبعدين أنفسهم. فهناك قلة اندمجت في المنافي وضفت قضيتها، والأكثرية الساحقة بقيت متمسكة بحق العودة تنظر للوطن وتتجه إليه، وتحاول دخوله عبر العمليات الفدائية وغيرها. وهناك من ثبت وأصر على عدم مغادرة حدود الوطن كمبعضي مرج الزهور عام ١٩٩٢م الذين كان موقفهم نقطة تحول إيجابية في مسيرة المقاومة والعودة وإفشال سياسة الإبعاد.

ومع أن الهيئات الدولية أصدرت قرارات عديدة ضد الإبعاد ولصالح العودة إلا أن قراراً واحداً فقط نفذ وهو القرار ٧٩٩ الذي أصدره مجلس الأمن لصالح مبعدي مرج الزهور وذلك بفضل صمود وتضحيات المبعدين ومساندة أنصار الحق.

وإذا استعرضنا أبرز محطات الإبعاد نفق عند موجة التهجير الكبرى عام ١٩٤٨م ثم إبعاد رؤساء البلديات عام ١٩٧٦م وموجة الإبعاد في الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٨م وما بعدها وموجة إبعاد مرج الزهور ١٩٩٢م وموجة الانتفاضة الثانية وأبرزها مبعديو كنيسة المهد الذين تشكل مسألتهم كارثة يمكن أن تصل إلى حد قضايا الحل النهائي؟!

وأخيراً موجة الإبعاد الحالية المعاصرة التي أصبح قطاع غزة وجهتها بوصفه كياناً معادياً لابد من إحقاقه بكل الأعباء، وأصبح أهل القدس أبرز المستهدفين من الإبعاد بوصف القدس محور الصراع ومركز القضية.

إن موجة إبعاد المقدسيين عموماً والنواب والوزراء خصوصاً تمثل جزءاً من سياسة التهويد العنصرية وهي وجه من وجوه عديدة كسحب الهويات وفرض الضرائب الباهظة وهدم المنازل والاستيلاء على الأحياء بالقوة ومنع ترميم البيوت، ومنع لم الشمل، وأحداها تخيير النواب والوزراء المقدسيين بين الهوية والبقاء في القدس أو العمل الوطني والصمود، فاختار المقدسيون كلا الأمرين معاً لأنهما حق لا يتجزأ: فالمواطنة والصمود لا ينفصلان، فعندما يختار شيخ الأسرى المحررين النائب محمد أبر طير الصمود والبقاء في القدس بلده ووطنه فإن السجن يكون هو الحل الصهيوني، وعندما يقرر النائب أحمد عطون ومحمد طوطح والوزير خالد أبو عرفة أن يصمدوا يكون الاعتصام في ملاذ الصليب الأحمر هو الأسلوب المتاح في المواجهة والمقاومة والبقاء.

وعندما يتحول مقر الصليب الأحمر في القدس إلى مزار إنساني وتعلو قضية إبعاد المقدسيين على كل الأحداث يكون أسلوب المواجهة هو الأمل لإفشال السياسة الصهيونية، وعندئذ تصبح كل مجالات الدبلوماسية والإعلام والحقوق والقانون والسياسة محلياً وإقليمياً ودولياً على المحك، فالمفاوض الفلسطيني والريابعات الدولية والإنسانية كلها موضوعة على المحك، كما هي الحال منذ بدأت قضية اللاجئين عام ١٩٤٨م. فهل تستطيع إيقاف جريمة العصر؟ وهل تستطيع نصرته أهل القدس؟! فالقدس مفتاح السلام والحرب. وهي قلب فلسطين ورأس القضية الفلسطينية، وميزان الوعي الوطني والإسلامي والتلاحم الإنساني الحر لنصرة النماذج المتجددة لتجارب أنبياء الله الذين تلاحقهم سياسة الصهاينة، فأهل القديس الآن يجسدون أشخاص الأنبياء الثلاثة مثلاً وليس حصراً وهم الأنبياء يحيى وعيسى ومحمد عليهم جميعاً أفضل الصلاة والسلام.

## حمل عباس شخصياً المسؤولية عن حياة المختطفين

## م. الأشقر: عار على سلطة عباس

## اختطاف النساء والمقاومين لإرضاء الصهاينة والأمريكان

أكد الأشقر بأنه لن يكون هناك مصالحة أبداً في ظل الملاحقة والتعذيب لأهلنا في الضفة المحتلة رغم أن تحقيق المصالحة تشكل هدفاً استراتيجياً لحماس من أجل خدمة مصالح شعبنا! أنها لن تكون على حساب المختطفين ولن تتم إلا بالإفراج عنهم جميعاً.

وفي ختام كلمته وجه الأشقر التحية للمجاهدين المضربين عن الطعام والمختطفين في سجون سلطة رام الله الذين يواجهون بأمعانهم الخاوية قهر وظلم ذوي القربى.

نظمته حماس في جبالاً تضامناً مع المختطفين المضربين عن الطعام في سجون الضفة: "عار على سلطة عباس أن تلاحق المقاومة وأبناء شعبنا الفلسطيني لإرضاء أمريكا والصهاينة". متسائلاً: لماذا يلاحقون. لأنهم يمثلون الثوابت والحقوق ويرفضون بقاء الاحتلال على أرضنا الفلسطينية؟

وطالب الأشقر كل الفصائل الفلسطينية بالتحرك وإدانة هذه الجرائم بحق أهلنا في الضفة الغربية التي تعاني من جرائم الاحتلال والمستوطنين.

أكد النائب م. إسماعيل الأشقر أن استمرار إضراب المختطفين في سجون سلطة رام الله يكشف حقيقة الجرائم والانتهاكات والتعذيب الوحشي الذي يتعرضون له على أيدي هذه السلطة وأجهزتها الأمنية.

وحذر النائب الأشقر أجهزة فتح من التمادي في اعتداءاتها بحق المختطفين في سجون السلطة. مشدداً على أن حماس إذا قالت فعلت وأنها تحمل محمود عباس شخصياً المسؤولية الكاملة عن حياة جميع المختطفين في سجون الضفة. وقال النائب الأشقر خلال مسيرة حاشدة